

ولكن الاول اكثر الناس والثاني اكثر في غيرهم
ويمكن رد الاول الي هذا والاصل فيه خبر ابي
امة ولدت من سيدها في حرة عن دبر منه
رواه ابن ماجه والحاكم وصح اسناده وخبر ابي
الاولاد لا يعين ولا يوهين ولا يورث ويستطيع
بها سيدها مادام حيا فاذا مات فهي حرة
رواه الدارقطني والبيهقي وصحوا وقعه علي
عمر رضي الله عنه وخالف ابن القطان في صحه رفعه
وحسنه وقال رواه كلف ثقات وسبب عقابها
بموتها انعقاد الولد كرا للاجاء والخبر الضحيحين
ان من اشراط الساعة ان تلد الامة ربيها وفي
رواية ربه ابي سيدها فاقام الولد مقام ابيه
وابوه حر فكذا هو لو حلت من حر كله او بعضه
ولو كافرا او مجنون امة ولو بلا وطى او بوطى
محرم فوضعت حيا او ميتا او فيه عزة وان
لم يفصل عنتت بموته ولو نقلها له للمهر
كولدها الحاصل بنكاح رقيقا او زنا بعد وضوحها
فانه يعتق بموت السيد وان ماتت امة قبل ذلك
بجلا في الحاصل بشبهة وقد ظن انها زوجة لحر
او امة لان عقاده حرا فان ظن انها زوجة لامة
فكاهم وبجلا في الحاصل بنكاح او زنا قبل الوضع

لحدوته

لحدوته قبل ثبوت حق الحرية للام ومن ثمة
لم يعتق بموت السيد ولد المراهونة الحاصل
بذلك بعد وضعها وقبل عود ملكها اليه فيما لو لم
اولدها وهو محسوم بيعت في الدين ثم عاد
ملكها وتقدم حكم المراهونة في كتاب الرهن وقتها
الحاشية المتعلقة برقيتها مال وفي المحجور عليه بطلت
خلافا لرجح ابن الرفعة في نفوذ ايلاده وتبعه المتفق
السليبي وهو اوجه ورجح المسبكي خلافا
وتبعه الاذري والزركنسي ثم قال لكن سبق عن
الحاوي والغزالي النفوذ وخرج بزياد في حر الكاتب
غلا تعتق بموته امة التي حلت منه ولاولدها
وقولي حلت او لي من قوله اجلبها لا يها
اعتبار فعله وليس مرادا فان استدل ذلك
او منيه المحترم كذلك كما ثبتت به النسب ارجحت
منه امة ظنوه بذلك اي بنكاح او زنا فالولد الحاصل
بذلك رقيقا تبعا لامة او بشبهة منه كان ظنها
ولو زنا واما امة افرقته لحره فحر لظنه وعلم
قيمه لسيدها او كالشبهة بنكاح امة غير حرة
كما مر في الخيار والاعفاف ولو ظن بالشبهة ان
الامة زوجته المملوك فالولد رقيق ولا تقير
من حلت من غير مالكها ام ولد له وان ملكها

لها
صل
عربتها